

# العزل السياسي.. مشروع حرب!!

المطاف بتشكيل مؤتمر الحوار بين كافة الأطراف بعد استبعاد هذا القانون خصوصاً بعد انتقاد منظمة هيومن رايتس لهذا القانون معتبرة إياه انتهاكاً لحقوق المواطنة ...

## الصياغة المصرية والتنفيذ اليمني

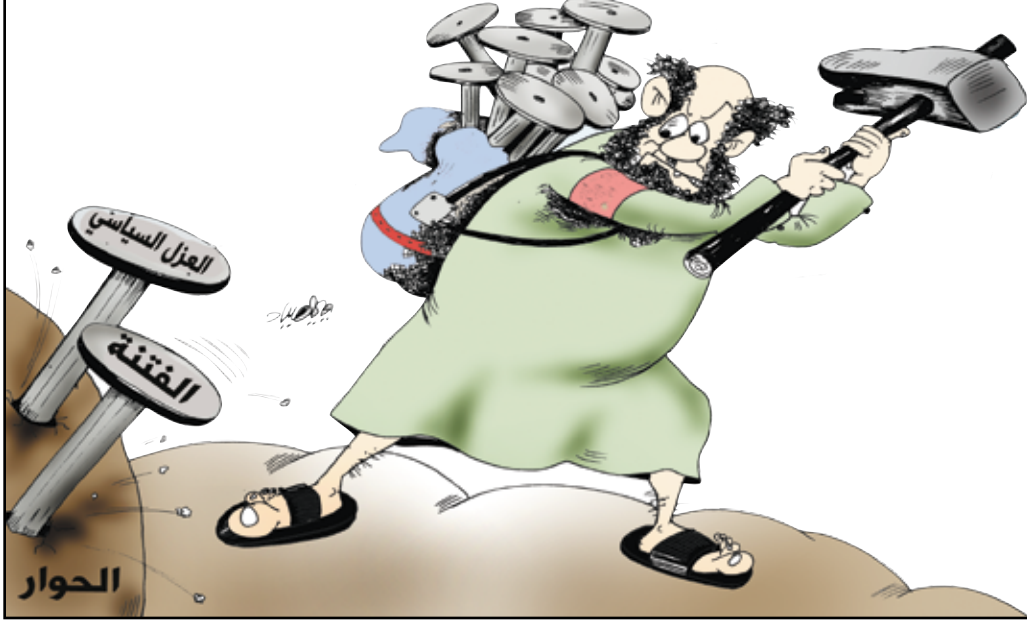
اما في مصر فقد حاول الإخوان المسلمون تمرير هذا القانون عن طريق الحاق مادة جديدة تضاف الى قانون الغدر رقم 344 لسنة 1952 المعدل بالقانون 173 لسنة 1953م بمادة جديدة بمسمى تنظيم شؤون الحياة السياسية نص على (يحرم من ممارسة حقوقه السياسية خلال السنوات العشر المقبلة "كل من عمل خلال العشر سنوات السابقة على 11 شباط/فبراير 2011 رئيساً للجمهورية أو نائباً له أو رئيساً للوزراء، أو رئيساً للحزب الوطني الديمقراطي المنحل أو أميناً عاماً له أو كان عضواً بمكتبته السياسي أو أمانته العامة") . وكان هذا القانون يستهدف منع أحمد شفيق من خوض الانتخابات الرئاسية.. إلا ان القضاء انتصر له بأصدار حكم ببطالان هذه المادة مستنداً الى القول إنه لا يحق لأي شخص حرمان شخص آخر من ممارسة حقوقه الديمقراطية مما اتاح لأحمد شفيق الترشح لرئاسة الجمهورية امام مرشح الإخوان محمد مرسي ولهذا فقد قام الإخوان المسلمون باليمن (حزب الاصلاح) بأخذ هذا القانون كما انزل لتضاف اليه شروط أخرى لا غير على أمل تطبيقه وتنفيذه باليمن بعد فشل تطبيقه وتنفيذه بمصر.. اللهم استبعاد كلمة العشر سنوات والحاكما بمتسبي القوات المسلحة والامن.

## من الحوار الى الحرب

أثبتت الأيام والسنوات بل والتاريخ ان اليمن تختلف كثيراً عن بلدان أخرى بحيث نجد ان هناك قانوناً قد يسهل تطبيقه في احد البلدان لكن لا يمكن تنفيذه في بلد آخر وهذا هو واقع الحال مع قانون العزل السياسي الذي يتخني به البعض محاولين تمريره تحت اي مسمى فمثل هذا القانون لن يقود اليمن الى الحرب كارثية كونه يستهدف شريحة كبيرة مهمة وقاعدة بالحياة السياسية بل ان اليمن تسير بعملية حوار متكافئة خلال المرحلة التوافقية الحالية التي حددت معالمها المبادرة الخليجية التي تم التوقيع عليها من قبل كافة اطراف اليمنية.. واضحة اهدافها وبنودها وألياتها التنفيذية واي محاولات للخروج عن ألياتها ليست إلا محاولة جر البلاد الى مربع الصراع والعنف وهو ما حذر منه الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام الدكتور أحمد عبيد بن دغر، بالقول أنا أقول للذين يطرحون قضية العزل السياسي ان الكل بلا استثناء، وخلال 33 عاماً عمل مع علي عبدالله صالح، ولذا فهذه القاعدة في العزل لا تنطبق على اليمن، وربما لم ينطبق على بلدان أخرى كما في العراق وليبيا وغيرها، والأخوة في القوى السياسية الأخرى تعرف ما هي النتائج التي حدثت في هذه البلدان، نحن لا نريد أن نكرر تجارب الآخرين الخاطئة، منوهاً إلى أن ما يدور من حديث حول الإغيم على عبدالله صالح مسألة خاصة بالمؤتمر الشعبي العام، وهي مسألة داخلية، تنظيمية، حزبية.

## الخاتم

ليس من حق أي شخص أو حزب سلب الآخرين من ممارسة حقوقهم الديمقراطية والسياسية كما لا يحق لأي طرف من الأطراف التدخل بشؤون الأحزاب الداخلية وفرض شروط تحد من حق له قيادة الحزب ومن لا يحق له خارج إطار اللوائح والانظمة المحمداة بأدبيات الحزب هذا الحزب أو ذاك، كما لا يحق لأحد حرمان شريحة كبيرة تنتمي للمؤسسة العسكرية والامن من ممارسة حقوقها الديمقراطية بالتشريح والترشح واختيار مئتمنهم كمواطنين يمينيين نثق ان الشفاء من أبناء الوطن ان يسمحوا بتمرير مثل هذه الالغام القاتلة التي ستعود باليمن الى مربع الصراع والعنف، كما ان طرحها في هذه الأيام محاولة لعلقة مؤتمر الحوار الوطني وبقا، البلاد بحالة فراغ ليسهل لها استكمال سيطرتها على كافة مفاصل الدولة..



عن افراد عوائلهم مما يرفع العدد الى الملايين دون عمل وبهذا الاقصاء والاستبعاد لآخر تحول الصراع من صراع سياسي الى صراع مسلح.

أما في تونس فقد تبنت جماعة الإخوان المسلمين ماسمي بقانون العزل السياسي او قانون تحسين الثورة الا ان هذا القانون قبول بالرفض المطلق حيث نص القانون على استبعاد كل من عمل في نظام بن علي من المشاركة بالحياة السياسية مما دفع الاحزاب والتنظيمات السياسية الى الخروج بمظاهرات تندد بهذا القانون الذي يسلب الكثير من المواطنين حقوقهم الديمقراطية وهو ما وصفه رئيس الحكومة المؤقتة بالقول انه وفي حال تمريره بالمجلس الوطني التأسيسي، فسيكون وصمة عار في جبين التونسيين وسيكون بمثابة شرخ في تاريخ تونس وفي صورتها بالخارج وقد اطلق عليه التونسيون قانون الاقصاء والتهميش لينتهي

وباعد اخر عن المشاركة بالحياة السياسية وبناء الدولة سواء اكان عن طريق الاجتثاث او الحل او عن طريق سن قوانين العزل ومن هذه التجارب الدرماكية ما يحدث في العراق التي تعاني الان من تبعات اجتثاث الحرس الجمهوري وحزب البعث وعزل قياداته لتتحول العراق وعلى مدى سنوات الى بؤرة صراع دائم ومستمر ولا يكاد يغرب عليها شمس نهار الا بعشرات القتلى ومئات الجرحى وهذا نتاج عمليات الالغاء والاقصاء والعزل الذي ارتكبهت الاحزاب الحاكمة لفترة مابعد صدام وهو تناولته الكاتب الفرنسي الين جونسي في كتابه امريكا المرزقه والذي تحدث بالتفصيل عن حرب امريكا ضد العراق وحكم العراق مابعد صدام ونتائج اجتثاث الحرس الجمهوري وحزب البعث العراقي حيث قال (وما زاد في الطين بلة حل الجيش واقصاء قيادات البعث وبذلك السلوك الخاطى ترك اكثر من نصف مليون منتسب ، ناهيك

## استعداد القوات المسلحة والامن



لم يستهدف مشروع القانون الذي زج الى فريق الحكم الرشيد ورفض من قبل المكونات قيادات المؤتمر الشعبي العام وتعطيل ولوائح الاحزاب بل تعادها الى استهداف القوات المسلحة والامن في محاولة لعزلهم تماما عن الحياة الديمقراطية ومصادرة حقوقهم كمواطنين قيادات وافراد اول بمنعهم من حق الترشيح كمواطنين وحرمانهم من هذا الحق وثانياً منع ترشحهم الى منصب قيادي بالدولة سواء اكان منصباً عسكرياً كوزارتي الدفاع والداخلية او هيئات الركان وصال الى المناصب المدنية والحزبية حيث نص الشرط الحادي عشر على ..

- ان لا يكون منتسباً للمؤسسة العسكرية أو الامنية، ما لم يكن قد ترك عمله في المؤسساتين قبل فترة لا تقل عن 10 أعوام.

هكذا يكون قد تم حرمانهم بشكل نهائي او لنقل عزلهم تماما عن اي مشاركة بالحياة السياسية ان كانوا منتسبين لهذه المؤسسة وان لم يكن فبعد تركهم لعلمهم مدة لا تقل عن العشر سنوات وكانها بحسب تعليق احد السياسيين فترة تطهير على اعتبار ان الانتماء الى هذه المؤسسة وصمة عار لاشراف يعترز به كافة اليمنيين وهكذا نجد ان هذا الشرط لم يستهدف فقط احمد على عبدالله صالح فحسب بل يستهدف كل أبناء المؤسسة العسكرية والامن من قبل اطراف حزبية لم تكففت بما قامت به من تمزيق وتشثيت لهذه المؤسسة المهمة تحت مسمى الهيكلية..

**منذ توقيع المبادرة الخليجية وألياتها التنفيذية والدخول الى مرحلة التسوية السياسية بجراء الانتخابات الرئاسية التوافقية وأحزاب المشترك المنضوية في حزب الاصلاح تضع نصب عينها رئاسة المؤتمر الشعبي العام واقصاء الزعيم على عبدالله صالح من على مقعده ممارسين كافة الاساليب والوسائل ومستخدمين لهذا الغرض القدر كافة أوراق الضغط الداخلية والخارجية لإجباره على التخلي عن رئاسة المؤتمر.. لم يكتفوا بالحصول على كرسي رئاسة الحكومة ونصف اعضائها وتخلي الزعيم عن حقه الدستوري من أجل حقن الدماء، وأمن البلد واستقراره بل كذلك كرسي رئاسة المؤتمر الشعبي العام.**

كامل الخوداني

## الحقد والاستهداف الشخصي

وضع دعاة التغيير في حسابهم طوال الفترة الماضية وخلال العام 2011م تحديداً من ان الزعيم على عبدالله صالح يستمد قوته من كرسي السلطة وموارد الدولة المالية والسيطرة على الجيش وما ان يتم تجرده من هذا سوف يسقط تماما ويتلاشى ويختفي من على الساحة اليمنية وهو مالم يحدث توهماً.. فقد سلم السلطة لهم بكافة موارد ما وبعد اقصاء افراد عائلة صالح من الجيش وغيرها وإعادة توزيعه وتشكيله بحجة الهيكلية لتكون المفاجأة ان صالح لم يسقط ويختفي كما خططوا بل ازادت شعبيته وحضوره وزادت مكانته لدى المجتمع اليمني وتضاعفت شعبيته اكثر بكثير عما كان قبل ومن هنا كان عليهم البحث عن هذه الأسباب التي زادت من حضور الزعيم فلم يجدوا إلا رئاسته للمؤتمر الشعبي العام الذي ورغم كل الاحداث التي واجهها ما زال يتصدر قائمة الاحزاب الأكثر انتشاراً وشعبية في البلاد ومنه يستمد الزعيم على عبدالله صالح قوته وحضوره ولذا بدأوا يحكون المؤامرة لإزاحتهم من رئاسة المؤتمر والتي بدأت بمطالبات ومناشادات للمجتمع الدولي بمنعه من

## عزل الحاصلين على جنسية أخرى

أما الشرط الرابع فقد نص على حرمان تولي منصب الرئيس وبقية مناصب الدولة كل من يحمل جنسية أخرى الى جانب الجنسية اليمنية بالقول: «الآن يكون حاملاً لجنسية دولة أخرى غير جنسيته اليمنية».

وهذا الشرط كذلك عمل على حرمان فئة من اليمنيين الحاصلين على جنسيات أخرى من الوصول الي اي منصب من المناصب سواء الحكومية او الحزبية في عزل سياسي غير مبرر.

ونظراً لخطورة هذه المغامرة فسوف نتطرق وبشكل سريع على النتائج الكارثية التي سببها اقصاء طرف سياسي

## المؤامرة على المؤتمر الشعبي

رئيس وزراء،  
رئيس برلمان  
رئيس مجلس شورى

وليس فقط رئاسة الحزب بل وامانته العامة وكذلك الاحزاب والتنظيمات السياسية الأخرى في انتهاك صارخ لحقوقهم ومواطنتهم واستهداف واضح لعزلهم سياسياً وبصورة نهائية حتى ان هذه الشروط لم تحدد بفترة زمنية معينة كما حدث في مصر عند اصدار قانون تنظيم شؤون الحياة السياسية والذي استخدم كل اركان نظام مبارك وكل منتسبي الحزب الوطني حيث نص القانون حرمانهم ابتداءً من رئيس الجمهورية وانتهاءً باعضاء الحزب الوطني من ممارسة اي نشاط سياسي او الترشح لأي منصب حكومي طوال عشر سنوات ابتداءً من 2011م.

الا ان هذا القانون رفض من قبل المحكمة العليا التي اصدرت حكماً بعدم مشروعيته بعد تقديم الطعن عليه من قبل مرشح الرئاسة السابق احمد شفيق وهو ماكنه بعدها من خوض الانتخابات الرئاسية.

لم يحدث في اي بلد بوضع شروط تولي منصب رئاسة الجمهورية الى جانب رئاسة الاحزاب وامانتها العامة في نصوص دستورية إلا في بلادنا في سابقة فريدة من نوعها متجاوزة بل منتهكة للوائح الاحزاب والتنظيمات السياسية بالعالم.. هذا التعدي على انظمة الاحزاب ولوائحها الداخلية جاء نتيجة لسعي بعض الاطراف لإقصاء الزعيم على عبدالله صالح من رئاسة المؤتمر وكذلك منع وصول من لا يرغبون وصولهم الى مراكز قيادته حيث نص الشرط السادس من شروط تولي الوزراء، رؤساء المجالس التشريعية، رؤساء الاحزاب والتنظيمات السياسية وامناء العموم، كل المناصب القيادية والسياسية في الدولتان لا يكون قد تولى منصب رئاسة الجمهورية او رئاسة الاحزاب او رئاسة البرلمان والشورى، او رئاسة الوزراء، لفترتين رئاسيتين.

وبهذا الشرط نجد انه لم يستهدف فقط على عبدالله صالح بل اكثرية قيادات المؤتمر الشعبي العام..



# اشتراطات لدستور «عائلي» لحكم غير رشيد!!



جميل الجعدي

jemyyemen@gmail.com

سيكون لدينا إذا ما أدرجت مخرجات فريق الحكم الرشيد بمؤتمر الحوار ضمن الدستور المزمع إعداده وتم الاستفتاء عليه شعبياً . فانه سيكون لدينا أعزب دستور في العالم يصادر حقوق شريحتين اجتماعيتين لا تكاد تخلو أسرة يمنية إلا ويوجد واحد من أفرادها أما منتسب للمؤسسة العسكرية والامن، أو ضمن مواليد الخارج والمغتربين.

للحصول مثلاً على اعفاءات ضريبية لشركته ، أو إبرام عقود وصفقات تجارية لصالح مجموعته التجارية .. والمتوقع في هذه الفترة ان يدفع رجال المال والاعمال بشخصيات من خارج القطاع التجاري لهذه المناصب وهو مايعني بقاء هذه الشخصيات مسلوقة القرار ومدينة بالولاء والطاعة لمن جاء بها الى هذه المناصب على حساب تجويد اادائها العام ، وما اداء حكومة الوفاق عنا ببعيد !..

\*تقول الفقرة (9) أن " لا يكون ممن لا يستطيع القضاء النفاذ اليمع على أية انتهاكات بسبب قيود قانونية تعرقل القضاء" وهذا يتضمن مساساً مباشراً بهيبة السلطة القضائية وتعريض واضعاف للقضاء المنشود في دولة الحكم الرشيد المنشودة . خصوصاً وان قانون الحصانة واحداً من أركان تسوية سياسية ارتضاها الجميع ، وتمثلت بنقل سلطة ، وتشكيل حكومة الوفاق، وعقد مؤتمر حوار ، واعاد دستور، وصولاً الى إجراء انتخابات تنهي المرحلة الانتقالية.. وأي مساس بالحصانة فذلك يعني ان كل شيء باطل في باطل بما في ذلك مخرجات مؤتمر الحوار ، فلا الشعب اليمني منكمك حق منح أنفسكم حصانة، ولا منكمك حق تقاسم السلطة فيما بينكم ، ولا الشعب فكمك باعداد دستور جديد وخياطته وفق مقاسات عائلية بامتياز!!..

حق المواطنة والعدالة ومبادئ الحكم الرشيد، ويوجي بنوع من العقاب على منتسبي المؤسسات العسكرية والامن، الذي يفتح ابواب العنف على مصراعها كوسيلة فعالة للوصول الى السلطة .

والاصل في من يترشح للمناصب العليا وهو منتسب للقوات المسلحة أن لا يستغل وظيفته العسكرية -قبل تقديم استقالته- لخدمة دعايته الانتخابية والتأثير على منافسيه وهي إجراءات وضاوابط يحددها الدستور وقانون الانتخابات.

الفقرة (15) في مجموعة الشروط التي خرجت من مصطف أحزاب المشترك فقط تقول " ان لا يمارس عملاً تجارياً أثناء تولية المنصب " وهي فقرة غريبة المضمون ومريبة تشمل قطاع هام وحيوي وفعال وربما انها خصصت لاقصاء ( عائلات تجارية).. فمن الطبيعي للمناصب القيادية العليا ان لا يجد من يرشح او يعين لهذه وقتاً لممارسة العمل التجاري.. وبالنظر لبقية الفئات المشمولة بالاشتراطات فالأفضل أن يتنحج الدستور رجال المال والاعمال على الانخراط في الحياة السياسية وعلى التنافس البرامجي والتنمية السياسية ، فاستقرار الحياة السياسية يعزز فرص نجاح التنمية الاقتصادية ، وكلاهما مكملان لبعض.. وما يعني للمواطن في هذه الفقرة هو الضوابط التي تمنع من يترشح لهذا المنصب من استغلال منصبه

حساباتهم وقضاياهم الشخصية، بدلاً من توريثها للأجيال واستجرا أزمانهم إلى داخل وثيقة بحجم دستور خصوصاً وأن ثمة مقترحات تزيد اجتثاث وتصفية أطراف سياسية تصفية نهائية.

يقول الدكتور احمد عوض بن مبارك أمين عام مؤتمر الحوار إن" النص البديل يتجه نحو المستقبل أكثر مما يتجه نحو الماضي" ..ولو كان كذلك لاغقل النص وملفات الماضي يادكتور أحمد وليس استجراها في عبارات مطاطية كتعميم شروط من يترشح للمناصب العليا في الدولة على "كل المناصب القيادية والسياسية في الدولة". إذ ان هذه التوجهات المخفخة كفيلة لوحدها بديمومة الصراعات واختلاف ألف مشكله ومشكلة ، ونسف الحاضر والمستقبل برمته، عوضاً عن كونها تتعارض جملة وتفصيلاً مع قوانين الخدمة المدنية والوظيفة العامة، وقوانين الاحزاب والتنظيمات السياسية وقوانين الانتخابات في المنطقة والعالم.

\*أخطر ما في الفقرة (11) أنها تتضمن استعداداً مباشراً لمن يقدمون دماءهم وارواحهم فداءً لأوطانهم في المؤسسة العسكرية والامن، وهو استهداف غير بعيد عن المخططات التأميرية الخارجية الرامية الى تعثيت واضعاف مؤسستي الجيش والقضاء، في بلدان ما سمي بالربيع العربي واحلال الميليشيات المسلحة محلها، عوضاً عن كونه اقصاء غير مبرر يتعارض حتى مع

(متزوج / متزوج من اجنبية) وليس بخاف على أحد تميز هذه الفئة (عائلة المبدعين المهاجرين) في الخارج في جميع المجالات العلمية .. وسيكون الدستور المرتقب أول دستور من نوعه في العالم يلتف على التعددية السياسية ومبادئ النهج الديمقراطي والمدني بوضعه اشتراطات على من يرشح أو يعين لمنصب رؤساء الاحزاب والتنظيمات السياسية !.

الأصل أن الدساتير توضع لتنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم وتكفل حق المحكوم في حرية اختيار من يراه هو مناسباً لتمثيله سواء في مؤسسات الدولة المنتخبة أو في رئاسة الاحزاب ومنظمات المجتمع المدني أو حتى رئاسة الفصول الدراسية.. لا ان تقوم الدساتير بمصادرة هذا الحق والاختيار بدلاً عن الناخب بمجموعة من الشروط التي تتعارض مع أبسط مبادئ حقوق الإنسان والعهود والمواثيق الدولية ومبادئ الحكم الرشيد.